التعارض والترجيح النحوي
عند أبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)

أ.م.د نزار بنيان شمكلي
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد / قسم اللغة العربية
nezar.bnean@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يمثل أبــو البقاء العكــبري (ت 616 هـ) حلقة مهمة مــن حلقات الدرس النحــويّ، لما له مــن آراء في القواعد الكلية والفرعيــة في الدرس النحويّ، ومفهوم التعارض والترجيح من المفاهيم الخاصة بأصول النحو التي تعرض لها أبو البقــاء في مصنفاته النحوية وهي من أدلة الأحكام وهي كاشــفة عن سعة التفكير والرأي لديه فيأخذ بعرض الحجج والبراهين التي تقوي رأيًا أو مذهبًا ويطعن الآخر وينتقده وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ إنَّما يدل على الاســتنباط لديه ودقة الأحكام، ومستويات الترجيح لدية ثلاثة: المستوى القوي الراجح، والمســتوى المتعادل فيه الطرفان ويعبر عنه بأنه كلاهما مســتعمل، والمستوى الثالث المرجوح الضعيف ويعبر عنه بأنه مذهب قليل.

الكلمات المفتاحية: التعارض، الترجيح، النحو، العكبري، الاصل.

Conflict and grammatical weighting according to Abu Al - Baqa Al - Ukbari (d. 616 AH)

Asst. Prof. Dr. Nizar Banyan Shamkali
University of Baghdad / College of Education Ibn Rushd for HumanSciences/ Department of Arabic Language
nezar.bnean@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Abu Al - Baqa Al - Ukbari (d. 616 AH) represents an important episode of the grammar lesson, why he has opinions in the total and sub - rules in the grammar lesson, and the concept of conflict and weighting of the concepts of the origins of grammar that Abu Al - Baqa was exposed to in his grammatical works, which is one of the evidence of provisions, which is revealing the breadth of thinking and opinion he has, so he takes the correct presentation and proofs that strengthen an opinion or doctrine and stabs the other and criticizes him, and this indicates something, but indicates the deduction he has and the accuracy of the provisions, and the levels of weighting It has three: the strong and preponderant level, the level in which the two parties are neutral and expressed as both used, and the third level that is weighted weak and expressed as a little doctrine.

Key words: Contradiction, preponderance, grammar, Al - Akbari, radix.

المقدمة:

الحمدلله ربِّ العالمين وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد:

فالبحــث في أصول النحــو وأدلته الكليــة والفرعية عند أبي البقــاء العكبري

(ت616هـ) لا يخلو من فائدتين: أحدهما، الإلمام بما وصل إليه الدرس النحوي في عصر هذا العالم، والأخرى الكشف عن الآثار الفردية لهذا العالم في النحو العربي، وجاء البحث مكون من تمهيد عن مفهوم التعارض والترجيح عند أبي البقاء العكبري، وبعدها مطالب تمثلت بالآتي المطلب الأول هو الحديث عن مفاهيم: الخلاف، والنقض، والمعارضة، والترجيح، المطلب الثاني جاء عن تعارض الأدلة ويشمل تعارض الحجج النقلية، وتعارض الأقيسة، وتعارض القياس مع السماع، والمطلب الثالث: الترجيح بين الأحكام النحوية ويشمل الآتي: الترجيح بين الوجوه الإعرابية، والترجيح بين القراءات، والترجيح بين آراء العلماء، وبعد ذلك نتائج البحث وخاتمتهُ، ومن ثمّ خاتمة المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه.

التعارض والترجيح عند العكبري:

أصبح التعارض في الأدلة وما ترتب عليه من اختلاف في الأحكام مظهرًا من مظاهر البحث عند النحاة المتأخرين، وذلك لتراكم الآراء في أبواب النحو واتساع دائرة المباحث فيه، فلا غرابة بعد هذا أنْ نجد ظاهرة تعارض الآراء واختلاف الأحكام تلون مؤلفات أبي البقاء النحويّة، وهي ظاهرة تكشف عن مدى ولعه بسرد الآراء المختلفة في مسائل النحو على مستوى المذهبين البصريّ والكوفيّ وعلى مستوى العلماء عامة، فيأخذ بعرض حجج كل رأي ومذهب ثم يبدي وجهة نظره في هذه الآراء ليخلص إلى نتيجة تقوي أحد الآراء وتضعف الآخر وتفنّد حجّته، أو تعادل الطرفين وجواز الأمرين في بعض الأحيان.

وقد تكون هذه المزية في البحث النحوي عند العكبري ذات جوانب إيجابية، إذْ عادت على مصنفاته بثراء الآراء ورصانة الحُجَج المقدمة، ومن ثمّ عمق الاستنباط ودقة الأحكام، إذْ كشفت عن الجانب الثقافي والمستوى العلمي لدى العكبري فظهر بوضوح إلمامه بآراء المذهبين وآراء الجهابذة والمحققين من النحاة واللغويين، فضلًا

عن الأدوات والضوابط التـــي يفاضل ويوازن بها بين تلك الآراء والمذاهب، حيث تمّكن من نصب المحاكمات وعقد الموازنات على وفق أســـس عقليّة، ليخرج بنتائجه الترجيحية.

ويســـتطيع من ينعم النظر في تراث العكبري النحوي أن يرصد عبارات وألفاظًا تكشـــف عن مســـتويات الترجيح، وهي تصب في ثلاثة اتجاهات الأوّل المســـتوى القـــوي – الراجح – عبر عنه بألفاظ مثل (أقوى، أوجه، أجود، الجيد، على القياس، لغة جيدة، أحســـن، الأولى، هو الوجه..) (العكبري، 1996، ينظر: 133/ 1، 490)، (العكبري 1994، ينظر: 247/ 1، 248، 290، 294، 297، 319).

والمســـتوى الثاني يمكن أنْ يتعادل فيه الطرفان المختلفان في الحكم – المتعادل – ويعبّر عنه بمثل (كلاهما يســـتعمل، وكل يحتمل، جمع بـــين اللغتين، وكلاهما جائز، الرفـــع والنصب جائز...) (العكبري، 1996، ينظـــر: 1/ 133)، (العكبري، 1995، ينظر: 446/ 1)، (العكبري 1994، ينظر: 288/ 1).

أمّا المستوى الثالث فهو المرجوح، فيكون الحكم مرجوحًا لضعف أدلّته ورجحان غيره عليه، وعبّر عنه بألفاظ مثل (مذهب قليل شـــاذ في الاســـتعمال والقياس، وهو بعيد، وفيه بعد، قـــراءة بعيدة، ممتنع، وهو ضعيف، وفيـــه نظر) (العكبري، 1996، ينظر: 137/ 1، 141، 147، 164، 180، 442، 457، 471، 472).

وهذه التعبيرات متناثرة في تضاعيف مباحثه النحوية ودراساته الإعرابية القرآنية والحديثية، تكشف عن سير البحث النحوي عند أبي البقاء خاصة وفي عصره عمومًا في هذا الجانب من الموازنات والمحاكمات لاســـتخلاص الـــرأي الأصوب والحكم الأقوى، بما توفر لديهم من ثقافة عقلية وأســـاليب جدليـــة ومقاييس منطقية، وهي بالرغم من أثرها الإيجابي الذي نوهنا به لا تخلو من أثر ســـلبي على البحث النحويّ، إذ ابتعد عن وظيفته الأساسية في فهم سنن العربية وأسرار تراكيبها وقوانين أساليبها،

لينوء بأمور نظريّة وافتراضات ذهنيّة عقدت الدرس النحوي وأثقلته بقيود الخلاف والدحض، لا لأجل الحقائق العلميّة، بل للجدل العقلي وإثبات الشخصية العلميّة وقوة النظر والاستدلال.

المطلب الأوّل: مفاهيم الخلاف، والنقض، والمعارضة، والترجيح:

مصطلحات وردت في عرضه للخلاف في (ليس) بين الفعليّة التي قال بها جمهور النحاة والحرفيّة التي قال بها ابن السراج وأبو علي الفارسيّ (المرادي، 1992، ينظر: 494)، ودافع عن فعليتها أبو البقاء إذْ احتج لهذا الرأي وصوبه بعلامات الفعل التي تتصل بها، ((وإذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم كونه فعلا... فإن قيل: ما ذكرتموه منقوض ومعارض، أمّا النقض فبـ(هاؤم) في أسماء الفعل الفاعلين، تثنية الفاعل – في نحو قولك ها اقرأ – فإنه يقال: هاءَ وهاءِ وهاءُ، وكذلك أنت وأنتما – وليست هذه أفعالاً.

وأمّا المعارضة فهو أنّ علامات الفعل (قد) والتصرف، وبناؤه على صيغة الفعل، فإنّ (ليس) على غير بناء الأفعال؛ لأنّها تبنى على فَعِل وفَعَل وفَعُل وليس هذا اللفظ واحدًا منها.. وإذا دلّت هذه على أنّه ليس بفعل حصلت المعارضة فمن أين يثبت كونها فعلا؟)) (العكبري (ب)، 1986: 311).

ويجيب على النقض بأنّ ((العلامات في هاء – على جهة التشبيه بالفعل، هذا في بعض اللغات، وفيها لغات لا تدلّ العلامة فيها على مثل ما تدل العلامة في الفعل...)) (العكبري (ب)، 1986: 311).

وإذا بعُد هذا اللفظ من فعل الأمر ومن بقية الأفعال وكان اسمًا لم يناقض به في باب (ليس).

وأمّا المعارضة: فجوابها ((أنّه عدم تصرفها لا ينفي كونها فعلا، فإنّ فعل التعجب

لا يتصرّف وكذلك (عسى) و (حبّذا) وأمّا بقية العلامات نحو (قد) فلا ينفي كونها فعلا فإن (عســى) و (حبّــذا) وفعل التعجب لا تدخل عليهــا (قد) وهي أفعال)) (العكبري (ب)، 1986: 312).

ويخلص إلى الترجيح فيرى ((أنّها ليســت فعــلًا حقيقيًا بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل وهي في الأصل على مثال (فَعِل) بالكسر ولكن سكنت كما كان ذلك في قولهم (صَيْد البعير) وأصله صَيِدَ... ولزم هذا التسكن في (ليس) لما شبهت بالحروف وصارت في اللفظ مثل (ليت))) (العكبري (ب)، 1986: 313).

وقد نجد من العلماء من يتخذ موقفًا وسطًا، فيرى أنّها ليست محضًا في الفعلية كما أنّها ليست محضًا في الحرفية لكنّها تكون حرفا إذا دخلت على الجملة الفعلية (المالقي، 2002، ينظر: 15/ 14).

المطلب الثاني: تعارض الأدّلة: النحويّة عند أبي البقاء العكبري:

للتعارض في المباحث النحويّة صور متعددة بحســب أنماط التزاحم الحاصل بين الحجج النقليّة والعقليّة بمستوياتها وأنواعها، لتنتج ثلاثة أنماط تعارضية رئيسة:

1 - تعارض الحجج النقلية:

ويكون التعارض بين الحجج النقليّة بحســب مســتوياتها وأنواعها، وربما كان الاســتقراء الناقص وراء هذا التعارض، فما بُنــي على الكثير المطّرد أغفل القليل، مما اضطرّ المقنِّن إلى تأوله في أغلــب الأحيان إنْ لم يرفضه، ومهما يكن وراء التعارض النقلي من أســباب، فإنّه واقــع في البحث النحويّ، ومن ذلك تعارض استعمالين لغويين، ومثاله ما ورد في باب الترخيم، قال: ((وللعرب في الباقــي بعد الترخيم مذهبان أحدهما تركه على ما كان عليه، وهو الأجود، لأنّ بقــاءه على ذلك ينبه على الأصل – أي بعد حذف آخر المنادى المبني الزائد على

ثلاثة أحرف غير المؤنث – والثاني أنْ يُضم على كلِّ حال، ويجعل كأنّه اسم قائم برأسه)) (العكبري، 1995: 351/ 1).

رجّح أبو البقاء الوجه الأول بلفظ (الأجود)، وهو إبقاء الحرف على حركته قبل الحذف، لأنّه ينبّه على الأصل، والتنبيه على الأصل علة مسوغة لهذا الحكم، وضعف الوجه الثاني لأنّه قد يؤدي إلى اللبس بالمنادى الذي لا حذف فيه، وكذلك رجح السيوطي إبقاء الحرف على حركته الأصلية لكثرة وروده عن العرب، فجعله الأقوى في النحو واستشهد له بقوله تعالى: (ونادوا يا مالِ) (ابن خالويه، 1934: 136) [(1)] ((بقراءة الترخيم وبقول زهير:

يَا حَار لَا أرمين مِنْكُم بداهية

واستشهد للوجه الثاني وهو الضم على كل حال بقول الشاعر:

يدعون عنترَ والرماحُ كأنها....

يريد يا مالكُ ويا حارثُ ويا عنترةُ)) (السيوطي 1975: 1/ 184)، وعليه فإنّ كثرة الاستعمال ترجّح أحد المتعارضين.

ومن موارد التعارض بين الحجج النقليّة، تعارض ما قدّمه البصريون من حجّة نقلية بين يدي رأيهم في مسألة التنازع في عمل الفعلين في المعمول الواحد، إذْ يرون الثاني أولى بالعمل من الأول، واحتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ النِّسَاء: 176، وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ الكَهف: 96، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ الحَاقَّة: 19، فكتابي منصوب باقرأ لا بـ (هاؤم) إذْ لو كان

(1) ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الزُّخرُف: 77، في تفسير القرطبي (قال ابن سعود وأبو الدرداء: قرأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): (نادوا يا مال) باللام الخاصة (القرطبي، 1964: 16/ 116)، وكذلك نسبت لابن مسعود (ينظر النسفي: 4/ 124) وزاد في مختصر ابن خالويه عليا (عليه السلام) (ابن خالويه، 1934: 136).

بـ (هاؤم) لقال اقرؤوه...

واحتجّ الآخرون الذين يرون أوّل الفعلين أحرى بالعمل، وساقوا حججًا نقلية منها قول الشاعر:

ولما أَنْ تَحَمَّل آلُ لَيْلَى سمعت ببينهم نَعَبَ الغُراب

(المرداوي، 1995، ينظر: 86/ 1).

وقال عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ به عودُ أَسْحَلِ

(ابن أبي ربيعة، 1952: 490)

فرفع عــودا بـ (تنخل) وقد تعصب لأســلافه البصريين فــردّ حجج الكوفيين جميعهــا بالتأويل وقال فيها ((لا يدل الشــعر على أكثر من الجــواز...)) (العكبري (ب)، 1986: 257).

وربّما يرد التعارض بين روايتين للحجّــة النقلية الواحدة، وذلك مثل ما وقع في باب الأفعال المتعدية إلى مفعولــين، قال: ((وإنّما يجوز رفع المفعولين بعدها في ثلاثة مواضع أحدها أنْ تضمر الشأن ومنه قول الشاعر:

أدعوه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبهُ، والسوءة اللقبُ

(البغدادي، 1997، ينظر: 6/ 4).

هكذا يرويه قوم على أن يكون في وجدت ضمير الشــأن، وأكثر الرواية (السوءة اللقبا، وملاك الشيمة الأدبا) فإنّ قيل: فعلى أيّ شيء تنصب (السوءة واللقب) قيل الواو بمعنى مع واللقب اســم واقع موقع التلقيب، ويجــوز أنْ يكون التقدير ألقبه باللقب فلما حذف الحرف نصــب الفعل)) (العكبري 1994، ينظر: 317/ 1، 318)،

وعلى الرغم من استفاضة رواية النصب، غير أنْ رواية الرفع حجّة يؤخذ بها؛ لأنّها موافقة للقياس الذي يجوز رفع المفعولين بعد الفعل إذا نُوي الشأن فيه، وعليه فإنّ الجمع بين الروايتين أولى من إهمال إحداهما؛ لأنّ المرجحات متعادلة فيما يظهر.

والترجيح بالسند من الضوابط التي ذكرها النحاة، فما كان من الحجج النقلية أكثر رواية أولى من الأقل، وكذلك الترجيح من ناحية المتن ((بأن يكون احد النقلين على وفق القياس أرجح من الذي على خلافه)) (فجال، 1989: 384، 385)، (أبو المعالي، 1987، ينظر: 136).

ومن ترجيحاته بين الاستعمالات اللغويّة، ما ذكره في باب (لا) النافية للجنس، في قول العرب (لا أبالك)، قال: ((فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه الأول (لا أبَ لك): بحذف الألف وهو الأصل، لأنّ (لا) لا تعمل في المعرفة، واللام تقطع الاسم عن الإضافة فيبقى نكرة، و (أب) و (أخ) وبابهما تحذف لاماتها في الإفراد، والثاني (لا أبالك) بإثبات الألف وفي ذلك ثلاثة أوجه:

أ. احدها أنّه على لغة من قال: (لا أبا) في كل حال كالمقصور.

ب. والثاني أنّ الألف نشأت عن إشباع فتحة الباء

ج. والثالث أنّ (اللام) في حكم الزائدة من جهة، فكأنّ الأب مضاف إلى (الكاف)، ولام هذا الاسم ترجع في الإضافة، وهي أصل من وجه، وذلك أنّ (لا) لا تعمل في المعارف وقد عملت هنا، فوجب أن تكون اللام مبطلة للإضافة وهذا كما قالوا: يا بؤس للجهل ويا بؤس للحرب.

واللغة الثالثة: (لا أباك) بحذف اللام وهي أشذها وأبعدها عن القياس، والوجه فيها انه حذف (اللام) وهو يريدها، فهي في حكم الملفوظ به كما في قولهم:

(ولا ناعِبٍ إلّا بِبَين غُرابُها[1]**)** (العكبري، 1995، 240/ 1، 242).

فإذا ثبت الألف في (أبــا) دل على الإضافة، فيكون الاســم معرفًا بها، وكذلك إثبــات اللام وعمل (لا) في الاســم يقتــضي التنكير والفصل (ابــن جني، 1990، ينظر: 342/ 1)، ومذهب سيبويه وجمهور النحويين أن اللام في (لك) لام الإضافة، وجعلها الأعلم مقحمة هنا لتوكيد الإضافة (شواهد الأعلم 246/ 1).

ويلحــظ أنّ أبا البقاء جعل الاســتعمال الأول (لا أبَ لــك) أرجح، لأنّه يوافق القياس في عمل (لا) النافية للجنس، وجعل الاســتعمال الثاني أضعف مع أنه وارد عن العرب، وعليه فلا بد من توجيه هذا الاســتعمال، وهو ما فعله فقوّم الاستعمال بثلاثة أوجه، وشــذّذ الاســتعمال الثالث لبعده عن القياس، وفي هذه الترجيحات وغيرها يسلك أبو البقاء مسلكًا معياريًّا إذْ يحكّم الضوابط النحوية والأقيسة العقليّة فيما يرجحه ويشذذه، ولم تكن ترجيحاته جُوفًا خالية من القيود والقرائن الضابطة.

ومن تعارض الحجــج النقلية قوله ((اتفقت العرب على إبــدال التنوين ألفًا في المنصوب، وذلك لخفة الفتحة والألف وعدم اللبس، إلّا لغية شــاذة تجعل المنصوب كالمرفوع والمجرور، كقولك رأيت زيد)، ومنه قول الأعشى:

(وآخذ من كلِّ حيّ عُصُمْ[2]**)** (العكبري 1994، ينظر: 178/ 1).

واتفــاق العرب كاف لترجيح (إبدال التنوين ألفًــا في النصب)، وقوى ترجيحه بعلتين هما الخفة وأمن اللبس سوغ بهما الاستعمال العربي الكثير والأفشى، ووصف الاستعمال المخالف بـ (لغية شاذة) يضعف الأخذ بها وإن لم يمنعه.

(1) صدر البيت (مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة) وهو للأحوص، ينظر: الكتاب 2/ 373.

(2) (ديوان الأعشى 1950: 37) وتمام البيت:

إلى المرء قيس أطيل السّرى وآخذ من كلّ حيّ عُصُمْ

ومثل هذا قوله: ((وأمّا المرفــوع والمجرور المنون (فأزد السراة) يلحقون الضمة واوًا والكسرة ياء يقولون: «مــررت بزيدي، وهذا زيدو» وهو ضعيف، لثقل الواو واليــاء بعد الضمة والكسرة، وهــو مع ذلك ملتبس في الياء بيــاء المتكلم وبالجمع وفي الواو بواو الجماعــة وفي الفعل وفي جمع التصحيح)) (العكبري 1994: 179/ 1، وينظر: 273/ 1)، (العكبري، 1995، ينظر: 125/ 2، 385).

وتضعيف هذه اللغة قائم عــلى منع مد الضمة والكسرة؛ لما يؤدي ذلك إلى لبس بغيره، كذلك وصف ابن يعيش هذا الاستعمال بالقلة، لأنّه لهجة مقتصرة الاستعمال وليست بلغة فاشية (ابن يعيش، 2001، ينظر: 70/ 9).

2 - تعارض الأقسية:

مــن الموارد التي تعارض فيها القياس مع قيــاس آخر، ما ذكره أبو البقاء في باب (ظننت وأخواتها)؛ إذْ ورد التعارض في إعمال هذه الأفعال وإلغائها، إذا توسطت بين مفعوليهــا، قال: ((جاز الإعمال والإلغاء، واختلفوا في الإعمال والإلغاء هنا هل هما سواء أم لا؟ فقال قوم هما سواء لتعارض الدليلين)) (العكبري، 1995: 1/ 249).

ودليل الإلغاء مبني على ضعف هذه الأفعال في العمل ((وازدادت ضعفا بالتأخير فجاز إلغاء (ظن)، كما أنّ القســم إذا توسّــط أو تأخّر وهذه الأفعال تشبه القسم في جواز تلقيها بالجملة، وذلك مع (اللام)، و (أمّا) نحو علمت لزيدٌ منطلق وكــقوله تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾فُصِّلَت: 48، وأمّا إعمالها فلأنّها تعمل متصرفة فعملت مؤخــرة كما تعمل مقدمة - ثــم ذكر ترجيح الإعمال - وقــال الآخرون: والإعمال أرجــح، لأنّ الفعل أقوى من الابتداء)) (العكــبري، 1995: 250/ 1)، (العكبري، 1994، ينظــر: 253/ 1، 254)، وقد وصف هذا الــرأي في المتبع بأنه (أجود) فقال: ((والأجود نصبهما - أي المفعولين - لأنّها أفعال مقتضية المفعولين، ولم يســتوفياهما فكان نصبهما هو الوجه كما لو قدمت)) (العكبري، 1994: 1/ 319).

ووجود المقتضي مع انعــدام المانع مرجِّح لأحد القياســين المتعارضين (فجال، 1989، ينظــر: 406)، وهو ما رجّح النصب في مفعولي هذه الأفعال، أمّا إذا تأخرت هذه الأفعال عن مفعوليهــا ((فالإلغاء أقوى عند الجميع، لأنّ المبتدأ قد وليه الخبر، فازداد الفعل ضعفًا بالتأخير بخلاف ما إذا توسط، لأنّ نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى الرتبة الثالثة، وإذا تأخر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وســطى)) (العكبري، 1995: 125/ 1)، وأجاز الإعمال في (المتبع)، لأنّهــا أفعال عاملة (العكبري، 1994، ينظر: 320/ 1)، وإنّ كان أضعف من الإلغاء، ويبدو التحاكم هنا في ترجيح الأقوى من القياســين إلى ضوابط عقلية، تقوم على افتراض العمــل وقوة الفعل فيه، وتبرز معياريّة النظر إلى الرتبة في نظام الجملة العربيّة، وهي أمور افتراضية لجأ إليها النحاة، لتفسير الأثر الإعرابي وتوجيه الأقيسة العقليّة والمفاضلة بينها، والأحرى اللجوء إلى الاستعمال المســموع عن العرب، وتحكيمه فيما شجر بينهم ((ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا)) (أبو حيان، 1998: 2/ 165).

ومن صور التعارض بين القياسين، ما جاء في مسألة تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفًــا، ((فمذهب أكثر البصريين لا يجوز تقديمهــا عليه، لضعفه بعدم تصرفه وهو في الحقيقة نائب عن العامل الــذي هو الفعل المحذوف، وقد تقدم أن التقدين تصرف والظــرف يضعف من وجهين من جهة أنّه غير متصرف ومن جهة أنه نائب عن العامل الأصلي)) (العكبري، 1994: 340/ 1).

وقد أجاز أبو الحســن الاخفش تقديم الحال على الظرف، واشترط تقديم المبتدأ عليهــا نحو: ((زيدٌ قائما في الدار وتقدم الظرف عليهــما نحو: في الدار قائمًا زيدٌ ولا يجوز عند الجميع قائما زيدٌ في الدار، ولا قائمًا في الدار زيدٌ، واحتج بشــيئين: أحدهما: أن تقديم أحد الجزأين كتقديمهما لتوقــف المعنى عليهما، والثاني: أن الظرف متعلق بالفعل فكأن الفعل ملفوظ به)) (العكبري، 1995: 1/ 290).

ويظهر من ردّ العكبري على رأي الأخفش، أنّه يضعف هذا الرأي؛ لما ساقه من استدلال عقلي مبني على العامل الذي وظف في هذه المسألة التي بسط الآراء فيها ورجح رأي الأكثرين، مع أنّ الأخفش احتج بقراءة النصب في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ الأَنْعَام: 139، على أن (لذكورنا) خبر (ما) و (خالصة) حال (أبو حيان، 1420هـ، ينظر: 231/ 4)[1]، والقراءة وإنْ لم تكن قراءة سبعية إلا أنّها حجة سماعية أولى بالأخذ من القياس العقلي الصرف كما هو مقرر في ضوابط الترجيح.

ومن موارد التعارض بين الأدلّة القياسية، وترجيح أحدها بالاستصحاب، ترجيحه بين اتصال الضمير وانفصاله إذا وقع خبرًا لكان، قال: ((وإنما كان الأحسن في خبر «كان» إذا وقع ضميرا أن يكون منفصلا، لأنه في الأصل غير المبتدأ، والخبر لا يكون متصلا، وإنما ساغ في (كان) أنْ يكون متصلا، لأنه مشبه بالمفعول فعلى هذا «كنت إياه»، أحسن من «كنته»)) (العكبري، 1995: 170/ 1).

فالتمسّك بأصل الوضع، وهو انفصال الخبر عن المبتدأ، لا يبعد عن مفهوم الاستصحاب الذي رجّح به القياس الأول على القياس الثاني، وإنْ كان ثمّة شبه بين خبر كان والمفعول به إلّا أنّ الوجه الشبهي ضعيف في تعضيد هذا القياس.

3 - تعارض القياس مع السماع:

من مواطن التعارض بين الحجّة العقليّة والحجّة النقليّة، ما وقع من خلاف بين أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه وابن السراج بعض النحويين منهم الفارسي وابن كيسان وابن برهان (ابن يعيش، 2001، ينظر: 2/ 59)، (السيوطي 1975، ينظر: 1/ 243)، في تقديم الحال على حرف الجر من تتمة العامل، فلا يجوز إدخال الحال بين بعض العامل وبعض، ولأنّ حرف الجّر لا يتصرف وأجازه آخرون، واحتجوا بقوله

(1) تنسب القراءة لابن عباس والاعرج وقتادة وابن جبير.

تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ سبأ/ 28، وبقول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

(أبو حيان، 1420هـ، ينظر: 107/ 7)[1]) (العكبري، 1994: 341/ 1)، (العكبري، 1995، ينظر: 1/ 292)

وقد ضعف الرأي الثاني المبني على السماع إذْ جعل كافة حالًا من الكاف في (أرسلناك) وليس حالًا للناس، كما جعل (فرغًا) حالًا (للواو) في (تذهبوا) وليس للمصدر المجرور، فتأول الحجج النقلية لتعارضها مع القياس المطرد، ونقل عن الزمخشري أنه خطأ من جعل الحال المتقدمة للجار والمجرور المتأخر عنها؛ ((لأنّ تقديم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ)) (أبو حيان، 1420هـ، ينظر: 281/ 7)، وهو رأي معياريّ، يقوم الأساليب السماعيّة على وفق مبدأ العامل والمعمول.

ومن المسائل التي تعارضت فيها الأدلّة العقليّة مع النقليّة، مسألة تقسيم تقديم خبر كان وأخواتها إلى ثلاثة أقسام، ((الثالث لا يجوز فيه تقديم الخبر على الفعل لا لعلة النفي وهو (ما دام)، لأن (ما) فيه مصدريّة، لأنك تقول: (أنا جالس عندك ما دام زيدٌ جالسًا) ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه، فإن قيل: لو كانت (ما) في (ما دام) وأخواتها باقية على النفي لجاز قولك: (ما زال زيدٌ إلّا عالم) كقولك (ما كان زيدٌ إلّا عالما)، قيل: قد أجازه قوم واحتجّوا بقول ذي الرمة:

حَرَاجِيْجُ لاَ تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخُسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدا قَفْرا

(ذي الرمة، 1393هـ: 1419).

والصحيح أنه غير جائز، على ما ذهب إليه البصريون، والعلة فيه أن «ما» دخلت

(1) ينسب البيت لطلحة الأسدي.

على «زال»، وكان معناها النفي، حصـــل من النفيين إثبات، فصار التقدير: زيدٌ عالم على الـــدوام فلا يجوز على هذا دخـــول «إلّا» على الخـــبر، لأنّ (إلا) لا تقع هنا بعد الإثبات إلا ترى أنك، لو قلت كان زيدٌ إلا عالماً لم يجز، لأنّها تقع هنا بعد تمام الكلام كذلك هنا)) (العكبري، 1994: 264/ 1، 265).

ومن تعارض الســـماع مـــع القياس، ما ورد في قول الراجـــز من تحريك المجزوم الساكن بحركة النصب (الفتحة) ((قال الراجز)):

من أيِّ يوميك مِنَ الموتِ تَفِرْ أيومَ لم يُقدر أمْ يوم قدرْ

(ابن أوس، 1981، ينظر: 164)

بفتح الراء، ففيه للنحويين ثلاثة أوجه»

أحدها: أنه حرك الساكن للضرورة.

والثـــاني: أنه أراد النون الخفيفة فأبدل منها ألفًا ثم حذفها للوصل وهذا ضعيف؛ لأنّ ذلك يكون لأجل الساكن بعدها.

والثالث: قال أبـــو الفتح: قدّر الراء متحركة بحركة الهمزة المجاورة لها كما همزوا الواو الساكنة لانضمام ما قبلها نحو (المؤقدان) و (مؤسى)، ثم هُمزت الألف لسكونها وســـكون الميم بعدها قلت: ولو قيل أنه ألقى حركة الهمزة على الراء وأبدلها الفًا ثم عمل ما ذكر كان أوجه لأنه أقل عملا...)) (العكبري، 1995، ينظر: 288/ 2، 289، وينظـــر: 441/ 1)، ولا يخفى ما في تعليل ابن جني مـــن وجاهة، لأنه إدراك لقوانين الصوت التي تفرض على المتكلّم، ولا سيما إذا كان مقيدًا بقيود الوزن الشعري.

وما دمنا في صدد تعارض القياس مع السماع، لا بأس أن نورد مثالًا لهذا التعارض وهو ما نقله أبو البقاء في باب أفعال (الشك واليقين)، إذْ منع كثير من البصريين تعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيـــل، إلا ((أعلمت وأريت وأنبأت ونبأت) فإنّها تتعدى

إلى ثلاثة مفاعيل أمّا غيرها فيمتنع، لأنه لم ينقل عن العرب، وأجازه قوم منهم طردا للباب...)) (العكبري، 1994: 320/ 1، 321)، ونسب الرأي الثاني إلى الأخفش، وضعف ذلك، لأنّه لم يرد به سماع فقال: ((لأنّ تعدي الفعل بالهمزة من باب وضع اللغة ألا ترى أن قولك كلمت زيدا، لا تجوز تعديته بالهمزة، فلا تقول: أكلمت زيداً عمراً، بمعنى مكنته من تكليمه، ولم يرد السماع الا بـ (أعلمت وأريت...)) (العكبري، 1995، ينظر: 1/ 258)، كما ردّ الرضي رأي الأخفش بمثل هذا، قال: ((وثبت أن هذا موكول إلى السماع)) (ابن مالك، 1982: 275/ 2)، وعليه فإن قياس الأخفش مردود لتعارضه مع الاستعمال العربي الذي اقتصر على تعدية (علم ورأى ونبأ) ولم يستعمل غيرها متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل، فمن منع قياسًا لعدم السماع أرجح ممن أجازه غير مشفوع بسماع، وهذا من الضوابط التي ذكرت في تراجح الأدلّة (فجال، 1989، ينظر: 389)، (أبو المعالي، 1987، ينظر: 138، 139).

وظاهر ما قرره النحاة أن السماع مقدم على القياس كما مرّ بنا، غير أن واقع البحث النحوي يبدي لنا خلاف ذلك، إذْ يم يصبح القياس حاكمًا على السماع في كثير من المواطن ولنأخذ مثالًا عند أبي البقاء، قال في معاني حروف العطف: ((لا تكون (أو) بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل) عند البصريين، وأجازه الكوفيون، وحجّة الأولين أن الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلا يفضي إلى اللبس، وإسقاط فائدة الوضع، واحتج الآخرون بأن ذلك قد جاء في القرآن والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ الصافات / 147، أي ويزيدون وقال تعالى: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ الأَنْعَام: 146، وهي بمعنى الواو، والحوايا عطفت على الشحوم أو الظهور وقال الشاعر:

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورَتِهَا أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

(ابن جني، 1990، ينظر: 457/ 2)

أي بــل أنتِ...)) (العكــبري، 1995: 423/ 1، 424)، وقــد لجأ كما هو مذهب أسلافه البصريين إلى تأويل هذه الحجج النقليّة لصرفها عن موضع الاحتجاج، قال في تأويل الآية: (فأمّا الآية الثانية فـ(أو) تنبه على تحريم هذه الأشــياء، وإن اختلفت مواضعها، أو على حل المستثنى وإن اختلفت مواضعه... أمّا البيت فالمحفوظ فيه (أم أنت) ولو قُدِّر صحة ما رووا فهي على الشكِّ أي صورتها أو أنتِ أملح من غيركما)) (العكبري، 1995: 1/ 425).

المطلب الثالث: الترجيح بين الأحكام النحويّة عند أبي البقاء العكبري:

لم يمنع تزاحم الأدلّة من الأخذ بالمتزاحمين وإن تراجحا فيما بينهما، فالتعارض لا يؤدي إلى تنافي الأدلّة دائمًا كما لا يؤدي إلى إســقاط أحدها، وعليه فلا تخلو القواعد النحوية من تعدد الأحكام المترتبة على القاعدة الواحدة، ومن ذلك ما جاء من تطابق الفاعل مع الفعل، قال أبو البقاء: ((إذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي، ولم يفصل بينه وبين الفعل مثل «حســنت دارك»، ففيه وجهان أجودهما إثبات التاء فإن قيل لِمَ كان الأجود إثبات التاء في الفعل، قيل: لأنّ العرب وضعت الكلمة على التأنيث...

– فإن فصلت بين المؤنث غير الحقيقي، كان حذف التاء من الفصل أحســن من حذفها مع غير الفصل، وذلك أنّ الفعل بعد عن الاســم المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث، فلذلك كان حذفها أحســن)) (العكبري، 1994: 247/ 1، 248).

وهــذا الاختلاف والتراجح بــين إثبات التــاء وحذفها في حال عــدم الفصل وانعكاس الأمر في الفصل، للتعارض بين القواعد القياســيّة والنصوص السماعيّة، فقد وردت نصوص من الشــعر والقرآن أولها النحاة بالحمل على المعنى (أبو المكارم 2006، ينظر: 360، 361، 362)[1].

(1) فقد أورد نصوصًا شعرية وقرآنية مخالفة لقواعد التطابق.

وأمّا الفاعل الحقيقي فالأولى إثبات التاء وإنّ فصل بينه وبين فعله، أيْ أنّ إثبات التاء أرجح من حذفهـا، على الرغم من ورود أمثلة من الحذف في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ النِّسَآءُ مِن بعد﴾ الأَحزَاب: 52، وجعل بعض النحاة ذلك حسنًا لطول الكلام (الواسطي، 2000، ينظر: 36)، أي الفصل بالجار والمجرور بين الفاعل وفعله، أمّا الحكم المرجوح عند أبي البقاء فهو الحذف، قال والحذف جائز ومنه البيت الذي أنشده أي – ابن جني – وهو:

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

(اللمع: 28)

((والعلّـة في ذلك أنّ الفعل إذا وليه الاسـم فقد تجـاورا، واتصلا. والمجاورة تقضي الاشتراك ولهذا اكتسى المضاف كثيراً من أحكام المضاف إليه...)) (العكبري، 1994: 248/ 1).

ومن موارد الترجيح بين الأحكام النحويّة، ما ورد في مسألة العطف على اسم إنّ ((بعد الخبر، فالنصب أحسن، لأنك تعمل فيه لفظ (إن) وخبرها محذوف أغنى عنه خبر الأول. والرفع جائز)) (العكبري، 1994: 288/ 1).

وقـدّم ثلاثة أوجه لجواز الرفع أولها أنْ يكون مبتـدأ وخبره محذوف، والثاني أنْ يكـون معطوفًا على موضـع (إنْ) وما عملت فيه، والثالـث إنْ يكون معطوفًا على الضمير الـذي في الخبر، ومنع الرضي أنْ يكون معطوفًا عـلى موضع إنّ أو موضع إنّ واسمها، وإنّما يكون معطوفًا علي موضع اسـم إن (الأستراباذي، 1978، ينظر: 353/ 2)، وقـصر أبو حيّان الرفـع على الابتداء والخبر محـذوف لدلالة الخبر عليه (منهج السالك: 81).

وكذلك ورد التعارض في الأحكام النحوية في صفة اسـم (لا) النافية للجنس،

قال: ((إنْ وصفت اسم (لا) جازت لك فيه ثلاثة أوجه، واعلم أن النصب والتنوين هو الوجه، لأن قولك (لا رجل) في موضع نصب بـ(لا)، وعند سيبويه هو منصوب نصبًا صحيحًا، فيجب أن يكون الوصف كالموصوف في إعرابه إلا أن الموصوف حذف منه التنوين – ولا مانع من تنوين الوصف.

الثاني: الرفع وفيه وجهان، أنْ تحمله على موضع (لا رجل)...

الثالث: النصب بغير تنوين وهو ضعيف جدًا، والتمسَ له مسوغان الأول جعل الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والثاني ليتشاكل الموصوف مع صفته)) (العكبري، 1994: 296/ 1، 297)، (العكبري، 1995، ينظر: 243/ 1، 235، 236).

ويظهر من عرضه للأحكام المحتملة في صفة اسم (لا) ترجيحه النصب والتنوين، بناءً على ما ذهب إليه سيبويه من إعراب اسم (لا) بالنصب، فتكون صفته منصوبة مثله بالتبعية، غير أن اسم (لا) لا يظهر عليه التنوين، لأنّ عمل (لا) فيه فرع على (إنّ) و (إنّ) فرع على الفعل، فت (لا) فرع الفرع والفرع ينقص عن الأصل، وسقوط التنوين يصلح إن يكون من الأحكام التي يفارق فيها الفرع الأصل (العكبري، 1994: 295/ 1)، (العكبري، 1976، ينظر: 55/ 1، 175، 250، 421، 1222/ 2، 1223، 1250، 1251).

ولا يخفى ما في ذلك من سيطرة فكرة العامل على التفكير النحوي وكذلك تقسيمهم العوامل إلى أصول وفروع وتغلغل هذا التقسيم في قواعد النحو وأحكامه.

الترجيح بين الوجوه الإعرابية:

من صور الترجيح بين الوجوه الإعرابية التي يحتملها النص، ما ذكره في إعراب الحديث النبوي (اللهم اجعلْ قوت فلانٍ يومَ يومَ) قال: ((التقدير قوت يومٍ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه... ويوم الثاني تكرير له، ويجوز أن يكون (يومَ

يومَ) فركبهما وبناهما على الفتح كما قالوا: لقيته صباح مســاء، وسقطوا بين بين وإن ورد (يومًا) بالنصب والتنوين جاز وكان جيدًا)) (العكبري (أ)، 1986: 440).

فعلى التقدير الأوّل يكون التركيب (قــوتَ فلانٍ قوتَ يومٍ)، تم حذف المضاف وأقيم المضــاف إليه مقامه لدلالة التركيب قبله عليه فيؤمــن اللبس، والوجه الثاني هو كون (يومَ يــومَ) تركيبًا واحدًا فيكون مبنيًا على فتح الجزأين، والأرجح من هذه الأوجه الثالث وهــو النصب على الظرفية ويكون الثاني توكيدًا للأول ويســتند في ترجيح هذا الوجه إلى القياس كما هو ظاهر.

وكذلــك نجد هذا الاتجاه من المفاضلة بين الوجــوه الإعرابية في الرواية الواردة عن النبي (ص): (يا ربِّ كاســياتٍ في الدنيا عارياتٍ في الآخرة) قال: ((الجيّد: جر (عاريات) على انّه نعت للمجرور بـ (رب)، وأمّا الرفع فضعيف، لأنّ (ربّ) ليست اســمًا يخبر عنه بل هي حرف جــر، وأجاز قوم الرفع وهو عندنــا على تقدير حذف مبتدأ، أي هُنَ عاريات)) (العكبري (أ)، 1986: 512).

إنّ اختلاف الحكم الإعــرابي، يعود إلى الخــلاف في (ربّ) فالبصريون يقولون بحرفيتها، والكوفيون ينصون على أنّها اسم، فإذا كانت اسمًا جاز الإخبار عنها فيصحّ الرفع حينئذ على الإخبار، واحتجّ الكوفيون لمذهبهم هذا بأنّه يخبر عنها، واستشهدوا لذلك بما جاء في الشعر:

إِن يَقتُلوكَ فَإِنّ قَتلَكَ لَم يَكُن عاراً عَلَيكَ، وَرُبَّ قَتلٍ عارُ

(الأستراباذي، 1978، ينظر: 292/ 4)

وممن قال باســميتها الأخفش وابن الطراوة (الســيوطي، 1975، ينظر: 25/ 2) والــرضي، ذلك ((أنّها – أيْ رب – في التقليل مثــل كم في التكثير، وإنّما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا.. أنّهم لم يروها تنجر بحرف جر، ولا بإضافة كما ينجر (كم)))

(الأســترابادي، 1978، ينظر: 288/ 4)، وأجاب أبو البقاء عن مثل هذا بـ ((أن كم اســم للعدد، ولذلك يخبر عنها، وتدخل عليها حروف الجر ولو جعل مكانها (عدد كثير) أغنى عنها.. ورب للتقليل والتقليل كالنفي)) (العكبري، 1995: 365/ 1).

يظهر أن هذه الوحــدة اللغوية تقوم بوظيفة تحويلية، فهــي قيد يحد من الدلالة الشــمولية للجملة، وبذا تكون هذه الوحدة بعيدة عن طبيعة الأسماء؛ لأن دلالتها ليست معجمية إذ لا تدل على مسمى معين.

ومــن ترجيحاته بين الوجــوه الإعرابية، ترجيحه الرفع عــلى النصب في رواية الحديث الشريف (كيف أنتَ وأئمة من بعدي يســتأثرون بهذا الفيء) قال الشــيخ: ((يجوز رفع (أئمة) على أنه مبتدأ و (من بعدي) صفة له، و (يستأثرون) الخبر، وكان الرفع أجود؛ لأنه ليس قبله فعــل فتكون الواو بمعنى (مع) فيقوى الفعل فتنصب، ويجوز النصب على تقديــر كيف تصنع أنت مع أئمة هــذه صفتهم فيكون مفعولا معه)) (العكبري (أ)، 1986: 169، وينظر: 68، 69، 168، 201، 230، 263).

إن ترجيح الرفع هنا بحســب القاعدة النحوية في المفعول معه، ((فإذا لم يكن في الــكلام فعل لم يجز النصب فيما بعد الواو بمعنى (مع)؛ لأنّ الواو مقويّة للفعل حتى يصل إلى الاسم فيعمل فيه. فإذا لم يكن فعل لم يكن عامل يقوي، وقد أجازوا النصب في موضعين:

أحدهمــا قولهم: ما أنت وزيدًا، والثاني كنت أنــت وزيدًا، فالرفع والنصب فيهما جائــزان فالرفع على تقدير: و مــا زيد، والنصب على تقدير مــا تكون أنت وزيدا، وكيف تكون أنت وزيدًا فأضمروا كان لكثرة دورها في الكلام)) (العكبري، 1995، ينظر: 282/ 1، 283).

فترجيــح الوجه الأول، مبني على القياس النحوي، إذْ النصب يقتضي فعل يحدثه

ومـــا لم يوجد فلا وجود لأثره، على أنّ النصب جائـــز يعضده المعنى الذي يفهم من ســـياق الحديث، فيكون بهذا قد ربط بين المعنى والإعـــراب وهو الجانب الأهم في البحث النحوي.

ومن هذا الصنيع في الترجيح، أيْ ربط المعنـــى بالإعراب، قوله في إعراب الآية الكريمة ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾ الزُّخرُف: 84، قال: ((صلة الذي لا تكون إلا جملة والتقدير هنا: وهو الذي هو إله في السماء، و (في) متعلّقة باله أي معبود في الســـماء، لأنّه لا يبقى للذي عائد، فهو كقولـــك: هو الذي في الدار زيد: وكذلك إن رفعت إله بالظرف، فإن جعلت في الظرف ضميرًا يرجع على الذي، وأبدلت إلهًا منه جاز على ضعف، لأنّ الغرض الكلي إثبات إلهيته لا كونه في السموات والأرض، وكان يفســـد أيضًا من وجـــه آخر، وهو قوله (وفي الأرض إلـــه) لأنه معطوف على مـــا قبله، وإذا لم تقدر مـــا ذكرنا صار منقطعا عنه وكان المعنـــى أن في الأرض إلها)) (العكبري، 1976: 1142/ 2).

ومع انه ابتدأ بقاعـــدة نحوية (صلة «الذي» لا تكون إلا جملة) رتب عليها تقدير محذوف، إلا أن تحكيم المعنى في الإعراب واضح من خلال عرض الاحتمالات، وما يقتضيه الاحتمال الثاني الذي ضعفه، من فســـاد المعنى ونقض غرض الآية ودلالتها العامة.

- الترجيح بين القراءات:

أخذ كثير من النحاة بالمفاضلة بين القراءات، وترجيح قراءة على أخرى، لموافقتها المشـــهور والإجماع أو موافقتهـــا للعربية، أو موافقة المعنـــى والإعراب، وغير ذلك من القرائن الترجيحية المبثوثـــة في كتب إعراب القرآن وكتب النحو، فالترجيح بين القراءات ينطلق من ضوابط نحويّة ولغويّة في الأغلب، وربما وجدنا بين النحاة من تحرج من المفاضلة بين القراءات، لا ســـيما إذا كانت سبعية كما نقل عن ثعلب: ((إذا

اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس فضلت الأقوى)) (أبو حيان، 1420هـ: 87/ 4)، (ابن خالويه، 1941، ينظر: 42).

وقد دأب العكبري على الموازنة بين القراءات، وترجيح بعضها على بعض في مواطن كثيرة من (التبيان، وإعراب القراءات الشواذ)، ومن ذلك ترجيحه قراءة الجمهور على قراءة الحسن، قال: ﴿يقرأ يُدْرِكُكُمُ﴾، يقرأ بالرفع على إرادة الفاء، أي فهو يدرككم، ويقرأ بإظهار الكاف الأولى ساكنة، وهذا يكون مع وقيفة، كما إذا لقيها غيرُ الكاف نحو يدركُكُم... ويقرأ بفتح الكاف، وهي رديئة)) (العكبري، 1976: 374/ 1)، (العكبري، 1996: 397/ 1)، والقراءة بالفتح هي قراءة الحسن (ابن جني، 1969: 197/ 1)، وهي القراءة المرجوحة، وذلك لتعارضها مع القياس إذا لا مسوغ للنصب في هذا الفعل، ومن ترجيحه لقراءة الجمهور على غيرها، ما قاله في قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾الأَنْعَام:113، ((كلّ ذلك بكسر اللام وهو بمعنى كي، فأسكنها قوم، وهو ضعيف، لأن لام الأمر هي التي تسكن)) (العكبري، 1976: 533/ 1)، (العكبري، 1996، ينظر: 510/ 1)، وقراءة التسكين هي قراءة الحسن، قال أبو حيّان: ((وهي مخففة لتوالي الحركات، وليست اللام للأمر، لأنه لم يجزم الفعل)) (أبو حيان، 1420ه، ينظر: 208/ 4).

ويلحظ أن القراءة تكون مرجوحة، لأنّها تتعارض مع القواعد النحويّة، قال: ((قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ هُود: 113))، يقرأ بالنصب، وهو ضعيف لأنّ (هُنّ) لا تعمل في الرجال وإن جعلته من الضمير في (لكم) لَزِم أنْ يعمل في الحال المتقدمة، وإنما يوجه هذا على أن (هؤلاء) مبتدأ و (بناتي) خبره و (هُنّ) مكرر وتوكيد و (أطهر) حال من (بناتي) والعامل فيه معنى (الإشارة)) (العكبري، 1976:

709/ 2)، (العكبري، 1996، ينظر: 668/ 1).

وقراءة النصب أيضًا قراءة الحسن وعيسى بن عمر وابي عمرو بن العلاء (ابن خالويه، 1934، ينظر: 60) (الشوكاني، 1414هـ، ينظر: 514/ 2).

وربّما يرجح بين قراءتين فيورد الأولى – الراجحة – ويوجهها إعرابيًا، ثم يعرض للثانية الضعيفة، لكنه يوجهها ويلتمس لها مسوغًا ولو على مذهب الكوفيين، الذين طالما خالفهم في أكثر مواقفه منهم، ولا يصرح هنا بذكرهم بل يقول (بعض النحويين)، ودليل قولنا ما ذكره في قوله تعالى: ﴿يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ البَقَرَةِ: 48، قال: ((يقرأ بفتح الياء والباء ونصب (شفاعة)، أي لا يقبل الله، ويقرأ بضم الياء وفتح الباء ونصب (شفاعه)، وفيه بعد، والوجه فيه شيئان، أحدهما: أنْ يكون أضمر المفعول القائم مقام الفاعل، ونصب (شفاعة) إمّا على الحال أو على التمييز، أو على المفعول له، والتقدير لا يُقبلُ بذلُ النفس أو فداؤها شفاعة.

والثاني: أن يكون أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب شفاعة على المفعول الثاني، وقد أجاز ذلك بعض النحويين، واحتجوا بقول الشاعر:

لَوْ وَلَدَتْ فُقَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

(العكبري، 1996، ينظر: 158/ 1)، (ابن خالويه، 1934، ينظر: 60)[1]

وهذا الوجه الثاني هو على ((مذهب الكوفيين، لأنّهم يرون أنّه يجوز إقامة غير المفعول به وهو موجود تقدم أو تأخر، واستدلوا على ذلك بقراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ الجَاثِيَة: 14 (ابن الجزري، ينظر: 356/ 2) وبقول الشاعر:

(1) () والنصب قراءة قتاة، (ابن خالويه، 1934، ينظر: 6).

((لم يعن بالعلياء إلّا سيّدا ولا شفى ذا الغيّ إلّا ذو هدى))

(ابن عقيل، 1980: 121/ 2 – 122)

وقد يتبع الموازنة بين القراءات وترجيح إحداها على الأخرى، ترجيح المعنى والدلالة التي تحملها القراءة الراجحة، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة كَلِمَةُ الله هِيَ الْعُلْيَا) التوبة / 40 ((كلمة الله بالرفع على الابتداء و (هي العليا) مبتدأ وخبر، أو تكون (هي) فصلا، وقرىء بالنصب (النحَّاس، 1421هـ، ينظر: 19/ 2)، (حَمّوش، 1405هـ، ينظر: 239/ 10)، (أبو حيان، 1420هـ، ينظر: 622/ 2، 1075)[1]، أي: وجعل كلمة الله، وهو ضعيف لثلاثة أوجه أحدها أن فيه وضع الظاهر موضع المضمر – والثاني أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى، فصارت عُليا، وليس كذلك. والثالث: أن مثل توكيد مثل ذلك بـ (هي) بعيد، إذ للقياس أن يكون إياها)) (العكبري، 1976: 645/ 2، وينظر: 525/ 1، 622/ 2، 1075، 1288)، (العكبري، 1996، ينظر: 422/ 1، 424، 441، 1289)، وعليه فان القراءة أصبحت مرجوحة، للمعنى الذي تؤديه، ((فإن كلمة الله لم تزل عالية فيبعد نصبها بجعل، لما في هذا من إبهام أنها صارت عليا، وحدث ذلك فيها، ولا يلزم ذلك في كملة (الذين كفروا))) (حَمّوش، 1405هـ: 329/ 1).

الترجيح بين آراء العلماء:

من المظاهر الواضحة في دراسات أبي البقاء، إيلاؤه الآراء المختلفة عناية، بعرضها عرضًا مسهبًا، ومناقشته أدلّتها ليفضي إلى الترجيح بينها ويبدي فيها موافقته أو مخالفته أو اكتفاءه بعرضها من دون المساس بها، وهو في هذا كله قد يصرح بأسماء النحاة وينسب الرأي لصاحبه وأحيانا يكتفي بقول (بعض النحويين، وذهب قوم إلى...) فلا يعزو الرأي لقائله، ومن أمثلة ترجيحاته بين آراء العلماء، عرضه الآراء

(1) قراءة الحسن ويعقوب الحضرمي والأعمش.

في فتحه الممنوع من الصرف في الجر قال: ((فمذهب سيبويه أنّها حركة إعراب، لأن الاسم في حالتي الرفع والنصب معرب، ولم يحدث في حالة الجر ما يوجب البناء وإنما تعذرت الكسرة لما تقدم، فجعلت الفتحة بدلاً عنها وكما أنّ الكسرة حركة إعراب فالبدل عنها كذلك، وقال الأخفش هي حركة بناء، لأن عامل الجر لا يحدث الفتح، و هذا ضعيف، لأن البناء يكون بموجب له ولم يوجد، والفتحة حادثة عن عامل الجر لنيابتها عن الكسرة كما أن المنصوب في التثنية والجمع محمول على الجر، ولم يقل هو مبني)) (العكبري 1994، ينظر: 173/ 1، وينظر: 159/ 1، 299) (العكبري (ب)، 1986: 171/ 170) وحقيقة الآراء التي خالف فيها الأخفش النحاة كثيرة مثبوتة في تضاعيف المصنفات النحوية (العكبري 1994، ينظر: 639/ 2)، (العكبري، 1995، ينظر: 234/ 1)، (العكبري، 1996، ينظر: 97/ 1)، بل نرى مخالفة الأخفش لنفسه حتى قيل (إنّ مذاهب أبي الحسن كثيرة) (شلبي، 1958: 222).

ومن الخلافات التي نقلها أبو البقاء وعرض حجج المختلفين فيها الخلاف في الوقف على المقصور المنون في الأحوال الثلاثة ((فمذهب سيبويه ومن تابعه أنها في الرفع والجر لام الكلمة، التي هي حرف الإعراب وفي النصب هي بدل من التنوين ولام الكلمة محذوفة لالتقاء الساكنين، وقال المازني والسيرافي الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف التي هي حرف الإعراب، ولا يبدل من التنوين شيء، لأن التنوين أبدل في النصب ألفاً. ليفرق بين المنصوب وبين المرفوع والمجرور... وقال قوم إنّ الألف الموقوف عليها في الأحوال الثلاثة هي المبدلة من التنوين لأن التنوين أُبدل في المنصوب الصحيح)) (العكبري 1994، ينظر: 187/ 1)، (ابن الخشاب، 1972، ينظر: 49).

وظاهر العرض أنه لا ترجيح فيه بين الآراء، غير أنه وازن في اللباب بين الآراء وأورد حجج كل رأي، وبدا مؤيدا ومرجحا لرأي سيبويه وضعف الآراء الأخرى

(العكبري، 1995، ينظر: 206/ 2، 207، 208)[1].

والــرأي الأول والأخير تضمنــا افتراضات وتخمينــات، اقتضاها القياس على الصحيح الذي لا يبدل تنوينه في الرفــع والجر ويبدل ألفا في النصب، والأقرب إلى الواقع اللغوي هو الــرأي الثاني كما يبدو ((فنقول: هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا، وذلك لخفة الألف)) (ابن يعيش، 2001، ينظر: 76/ 9)

وليس هناك مــا يدعو إلى القول بأن الألف في النصــب مبدلة من التنوين أو إنّ الألف ألف تنوين فهذا افتراض عقلي وتجريد ذهني لا يسنده الاستعمال اللغويّ.

ومن الآراء المتعارضة التي تتبعها بالعرض والمناقشــة والترجيح، مسألة حروف المد في المثنى والجمع، فهــي ((حروف إعراب عند ســيبويه، واختلف أصحابه في الإعــراب، فقال بعضهم: هو مقدر عليها كما يقدر عــلى المقصور، وقال آخرون لا يقدر عليها إعراب، وقال الأخفش والمازني والمبرد ليســت حروف إعراب[2] على ما ذكرنا في الأسماء الســتة، وقال الجرمي: إنقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب، وقال قطرب والفراء أنفسهما إعراب - وصحح الرأي الأول واحتج له بأنه:

(1) اسم معرب فكان له حرف إعراب كسائر الأسماء.

(2) أن هذه الحروف حادثة لمعنى في الاسم، فكانت حروف إعراب.

(3) أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير الذي إذا سقط يختل به المعنى.

(4) أن هذه الأسماء لها حرف إعراب قبل التثنية فكان لها حرف إعراب بعدها.

(1) وفي الترجيح بين العلماء ينظر على سبيل المثال 1/ 296، 2/ 1139، 1140.

(2) رأي الأخفش والمازني والمبرد أنها ليست حروف إعراب وليست بإعراب ولكنها تدل على الإعراب، وقد جعل الرضي رأيهم ورأي الكوفيين سواء (الأستراباذي، 1978، ينظر: 1/ 86)، وخالف الزجاج الجميع فذهب إلى أن هذه الأسماء مبنية (الجامي، 1983، 1/ 204).

(5) أنك إذا سميت رجلا (مسلمان) أو (زيدون) ثم رخمته حذفت الألف والنون، والنون ليست حرف إعراب اتفاقا وجب أن تكون الألف حرف الإعراب.

(6) أن العرب قالوا (((جاء ينفض مذوريه) و (عقدته بثنائيين) فاثبتوا الواو والياء كما يثبتونها قبل تاء التأنيت، وقد ثبت أن التأنيث قبل تاء التأنيث من جملة الكلمة، وأنه ليس بإعراب)) (العكبري (ب)، 1986: 206، 207، 208) (العكبري 1994، ينظر: 176/ 1، 187).

ثم أورد حجج الآخرين، ورد عليها بتفصيل وإسهاب، وجميع الآراء تحاول تفسير الإعراب في هذه الأسماء، فراحوا يفترضون ويقدرون ما لا وجود له من إعراب تقديري، والأظهر أنه لا مانع من كون هذه الحروف هي حروف إعراب وعلامات تدل على الإعراب نفسه، فنتخلص من الإعراب التقديري المتوهم في هذه الأسماء.

الخاتمة ونتائج البحث:

تمخض البحث عن مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي:

1 - التعارض مشكلة تواجه النحوي يعالجها بالترجيح على وفق ضوابط معينة تتبعها البحث فكشف موارد التعارض وصوره في مصنفات أبي البقاء، وطرق المعالجة وضوابط الترجيح لديه.

2 - أظهر البحث ميل أبي البقاء لعرض الخلاف النحوي وتباين الآراء، وشغفه بالنقاش والموازنة بينها لترجيح أحدها.

3 - بان لنا ميله الشديد للبصريين وتأثره بآراء سيبويه وشدّته في الردّ على الكوفيين وتحكيم القياس والحجج العقلية في ترجيحاته أكثر من الأخذ بالنصوص اللغوية الموثقة.

4 - رصد البحث عبارات وألفاظًا في تراث العكبري تكشف عن مستويات الترجيح لديه وهي في ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأوّل مستوى القوّة وعبّر عنها بألفاظ (أقوى، أجه، أجود، أحسن، أولى، الخ)، والاتجاه الثاني: يمكن أن يتعادل فيه الطرفان المختلفان في الحكم وعبر عنه بمثل: (كلاهما يستعمل، وكل يحتمل، وجمع بين اللغتين، وكلاهما جائز، والاتجاه الثالث هو الضعيف المرجوح لقطن أوليته ورجحان غيره عليه وعبر عنه بأنه (مذهل قليل شاذ في الاستعمال والقياس، وهو بعيد، وفيه بعد وغيرها).

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

- ابــن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**. تحقيق: محي الدين عبد الحميد. مطبعة الســعادة بمصر. ط1. 1371 هـ - 1952 م.

- ابن الجزري، شــمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ). **النشر في القــراءات العشر**. تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ). المطبعة التجارية الكبرى. د.ت.

- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (492 - 567 هـ). **المرتجل (في شرح الجمل)**. تحقيق ودراســة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشــق). دمشق. 1392 هـ - 1972 م.

- ابن أوس، أبو زيد سعيد الأنصاري (ت 215هـ). **النوادر في اللغة**. تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. مطبعة دار الشروق. ط1. 1401 هـ - 1981 م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بــن جني الموصلي (ت 392 هـ). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ط4. 1990م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ). **المحتســب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. مصر. تحقيق: علي النجدي ناصف. عبد الحليم النجار. عبد الفتاح إســماعيل شــلبي. 1386 - 1389 هـ. 1966 - 1969 م.

- ابن خالويه، الحســين بن أحمد. أبو عبد الله (ت 307 هـ). **كتاب إعراب ثلاثين ســورة من القرآن الكريم**. مطبعة دار الكتب المصرية. 1360هـ - 1941م.

- ابن خالويه. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**. عنى بنشره: ج. برجشتراسر. المطبعة الرحمانية. مصر. 1934 م.

- ابــن عقيل. عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمــداني المصري (المتوفى: 769هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالــك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث - القاهرة. دار مصر للطباعة. سعيد جودة السحار وشركاه. ط20. 1400 هـ - 1980 م.

- ابن مالــك، جمال الدين أبو عبد الله محمــد بن عبد الله بن الطائي الجيــاني. **شرح الكافية**

الشـــافية. حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة. ط1. 1402 هـ – 1982 م.

– ابن يعيش، يعيـــش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي. أبو البقاء. موفق الدين الأســـدي الموصلي. المعـــروف بابن يعيش وبابـــن الصانع (ت 643هـــ). **شرح المفصل للزمخـــشري**. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتـــب العلمية. بيروت – لبنان. ط1. 1422 هـ – 2001 م.

– أبو حيان، محمد بن يوســـف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ). **ارتشاف الضرب من لســـان العرب**. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط1. 1418 هـ – 1998 م.

– أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ). **البحر المحيط في التفسير**. تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت. 1420 هـ.

– أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوســـف بن محمد الجويني. ركن الدين. الملقب بإمام الحرمين (ت 478هـ). **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة**. تحقيق: فوقية حسين محمود. عالم الكتب – لبنان. ط2. 1407هـ – 1987م.

– أبو المكارم، د.علي. **أصول التفكير النحوي**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. ط1. 2006م.

– الأســـترابادي، رضي الديـــن محمد بن الحســـن (ت686 هـ). **شرح الـــرضي على الكافية**. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس. 1398 هـ – 1978 م.

– الأعشى، **ديوان الأعشـــى الكبير**. تحقيق: محمد محمد حسين. المطبعة النموذجية. القاهرة. 1950 م.

– البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط4. 1418 هـ – 1997 م.

– الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت 898 هـ). **الفوائد الضيائية**. دراســـة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف. بغداد. 1403 هـ – 1983 م.

– حَمّـــوش، أبو محمد مكي بـــن أبي طالب بن محمد بن مختار القيـــسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437 هـ). **مشـــكل إعراب القرآن**. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن

[ت 1434 هـ]. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط2. 1405 هـ.

– ذي الرمة، **ديوان ذي الرمة**. تحقيق: عبد القدوس أبي صالح. مطبعة طربيني. دمشق. 1393 ه.

– سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء. أبو بشر (ت 180هـ). **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط3. 1408 هـ – 1988 م.

– السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. جلال الدين (ت 911هـ). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع. الكويت. 1975 م.

– شلبي، د. عبد الفتاح إسماعيل. **أبو علي الفارسي. حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات النحو**. مطبعة نهضة مصر. 1958 م.

– الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت 1250هـ). **فتح القدير**. دار ابن كثير. دار الكلم الطيب – دمشق. بيروت. ط1 – 1414 هـ.

– العكبري (أ)، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ). **إعراب الحديث النبوي**. تحقيق: عبد الاله نبهيان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط2. 1407 هـ – 1986 م.

– العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616ه). **إعراب القراءات الشواذ**. دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب. بيروت. ط1. 1417 هـ – 1996 م.

– العكبري (ب)، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616ه). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت 1436 هـ]. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط1. 1406 هـ – 1986 م.

– العكبري، أبو البقاء. **التبيان في إعراب القرآن**. تحقيق: علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. 1976م.

– العكبري، أبو البقاء. **اللباب في علل البناء والإعراب**. تحقيق: غازي مختار – د.عبد الإله نبهان. دار الفكر المعاصر – بيروت. لبنان. ط1. 1416 هـ – 1995 م.

– العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ). **المتبع في شرح اللمع**. تحقيق: الدكتور عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي. منشورات جامعة قاريونس ببنغازي – ليبيا. ط1. 1994م.

- فجال، د. محمود. **الإصباح في شرح الافتاح**. دار القلم – دمشق. ط1. 1409 ه – 1989 م.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة. ط2. 1384 هـ – 1964 م.

- المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور (ت702هـ). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**. تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط. دار القلم دمشق – الدار الشامية – بيروت ط3. 1423 ه – 2002 م.

- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت 749هـ). **الجنى الداني في حروف المعاني**. تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. ط1. 1413 هـ – 1992 م.

- المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (717 – 885 هـ). **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**. صححه وحققه: محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية. ط1. 1374 هـ – 1955 م.

- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338هـ). **إعراب القرآن**. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1. 1421 هـ.

- النسفي، عبد الله (ت 653 هـ). **تفسير النسفي**. مطبعة البابي الحلبي. مصر. د.ت.

- الواسطي، القاسم بن محمد الضرير (ت 621 هـ). **شرح اللمع في النحو**. تحقيق: د. رجب عثمان محمد– د.رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجين القاهرة. ط1. 1420 هـ– 2000 م.